

24 / 2020

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في

صندوق "إفريقيا نمو معا" والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية

للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء-

المخطط الثالث عشر

فصل وحيد :

تتم الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا نمو معا" والمتعلق بالقرض المبرم بتونس بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا نمو معا"، بمبلغ لا يتجاوز ثلاثين مليون (30.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء-المخطط الثالث عشر.

24 / 2020

الواردات عدد
13 فيفري 2020
مجلس نواب الشعب مكتبية الضبط المركزي

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرّف في صندوق "إفريقيا نمو معا" والمتعلق بالقرض المُسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء-المُخطط الثالث عشر

تم إبرام اتفاق ضمان عند أول طلب بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرّف في صندوق "إفريقيا نمو معا" بتونس بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بخصوص اتفاق القرض المُبرم في نفس اليوم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرّف في الصندوق المذكور بمبلغ لا يتجاوز 30 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء- المُخطط الثالث عشر.

I. أهداف المشروع:

يهدف المشروع المُبرمج بالمخطط الثالث عشر للشركة التونسية للكهرباء والغاز والمُخطط التنموي للفترة 2016-2020 إلى تهيئة ودعم الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء من أجل تغطية الطلب المُتزايد على الطاقة الكهربائية والمُساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتدخّل المشروع في 5 ولايات: بنزرت، وبن عروس، وسوسة، وصفاقس، وقابس. كما سيُساهم هذا المشروع في تحسين الخدمات المُقدمة من الشركة وتحقيق الانتقال الطاقوي وتسهيل ادماج الطاقات المُتجددة ضمن مصادر الطاقة بنسبة 30 % في أفق سنة 2030 مقارنة بـ 3 % حاليا. وسيستفيد من هذا المشروع بطريقة مباشرة حوالي 400 ألف منتفع من متساكني الولايات المذكورة، كما سيفتح المجال أمام المؤسسات التونسية للمشاركة في إنجاز الأشغال المُبرمجة في هذا المشروع.

II. مكونات المشروع:

يحتوي المشروع على عنصرين: (أ) البنية التحتية الكهربائية، و (ب) التصرف في المشروع.

(أ) البنية التحتية الكهربائية:

1. إنجاز محطات مصفحة الجهد العالي: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، هندسة مدنية، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل:
 - 04 محطات جديدة جهد عالي/جهد متوسط
 - 01 محطة جديدة جهد عالي،
 - تجديد 03 محطات جهد عالي في طور الاستغلال،
 - توسعة 02 محطتين جهد عالي/جهد متوسط في طور الاستغلال
 - 03 محطات متنقلة جديدة جهد عالي/جهد متوسط،
 - 13 محول جهد عالي/ جهد متوسط و 01 محول جهد عالي/ جهد عالي.

2. إنجاز خطوط هوائية وكوابل تحت أرضية جهد عالي: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، هندسة مدنية، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل لحوالي 31 كلم من الكوابل تحت أرضية جهد عالي.

3. إنجاز أنظمة التحكم والاتصالات: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل أنظمة التحكم والاتصالات لكامل محطات نقل الكهرباء (المصفحة والعادية) موضوع المخطط الثالث عشر.
(ب) التصرف في المشروع:

يحتوي هذا العنصر على الأنشطة المتعلقة باقتناء الأراضي والتسوية العقارية ومراقبة الأشغال والوسائل اللوجستية والتدقيق المالي.

III. كلفة المشروع والتمويل:

تقدّر الكلفة المالية للمشروع (دون اعتبار الأداءات) بـ 290 مليون أورو أي ما يعادل 992 مليون دينار تونسي ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 108 مليون أورو (37,25%) وبقرض آخر قدره 30 مليون أورو (10,35%) عن طريق صندوق "إفريقيا ننمو معا" الذي يتصرف في موارده البنك الإفريقي للتنمية كما يساهم في تمويل المشروع البنك الإسلامي للتنمية بقرض قدره 121 مليون أورو (41,7%)¹ إضافة إلى تمويل ذاتي من الشركة التونسية للكهرباء والغاز يُقدر بـ 31 مليون أورو (10,7%).

IV. الشروط المالية للقرض:

-نسبة الفائدة: 0,345% = [اليوريبور 6 أشهر مُتغير (مع إمكانية تثبيت اليوريبور)] = 0,355 - %، يُضاف عند اقتناء القرض إليه هامش التعاقد قارّ = 0,8%، يُضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك مُتغير = -0,1%].

-عمولة افتتاح: 0,25% تُحتسب على المبلغ الجُملي للقرض ويتم سدادها في مُناسبة واحدة عند أول سحب من القرض.

-عمولة التعهّد: 0,25% سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتُسدّد في نهاية كل سداسي.

-فترة السداد : 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

-الضمان: ضمان الدولة عند أول طلب.

24 / 2020

V. روزنامة إنجاز المشروع:

سيتمّ إنجاز المشروع خلال الفترة 2020 - 2024.

¹ انطلقت الأشغال الممولة بموارد هذا القرض بعد توقيع الاتفاقية ذات العلاقة في ديسمبر 2018.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المعروض.

74 / 2020

الواردات عدد
13 فيزي 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

